

"يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح التوجيهي الرابع عشر

الأطفال

في المؤسسات السجنية

ملخص

- حسب تعريف الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، فالطفل هو من لم يبلغ سن الثامنة عشر بعد.
- في جميع أنحاء العالم، يعتقل الأطفال المخالفون القانون في السجون والمؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث في ظروف مشينة.
- تشترط المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ضرورة التعاطي مع الأطفال في إطار نظام مستقل عن نظام البالغين، واعتقالهم بشكل منفصل عنهم، وعدم اللجوء إلى سجنهم سوى كخيار أخير ولمدة قصيرة قدر الإمكان، مع إعطاء الأولوية لمصالح الأطفال في جميع التدابير الجنائية.
- يجب أن تكون التربية بمثابة الهدف الأساسي للمؤسسات الإصلاحية المخصصة للأحداث.
- لا بد من إصلاح القوانين من أجل ملاءمة التشريعات المحلية مع القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، وإقامة أنظمة قضائية منفصلة للقاصرين.
- يمكن أن يشمل العمل الرامي إلى تحسين معاملة الأطفال المخالفين للقانون مشاريع تجنب إبداع الأطفال في مراكز الشرطة عند توقيفهم، وإحداث فضاءات بديلة لاستقبال الأطفال المدانين، وتحسين الأماكن التي يتم فيها اعتقالهم، وضمان الدفاع للأطفال خلال المحاكمات.

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية. وجميع هذه المقترحات التوجيهية:

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام في ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة ولا تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
توليج
لندن
المركز الدولي
للدراستات السجنية

يتعرض الأطفال المخالفون للقانون للمعاملة السيئة والاستغلال في جميع أنحاء العالم. ففي العديد من البلدان يتم اعتقالهم من طرف الشرطة بسبب جرائم الأحداث بل من دون أن يرتكبوا أية جريمة لافتقارهم للعناية والحماية لكونهم يعيشون في الشارع مثلا. وفي هذه الحالة، يتم اعتقالهم في أحد مراكز الشرطة في نفس الزنزانة مع البالغين، وتتم محاكمتهم دون تمكينهم من وسائل الدفاع القانونية ليتم إرسالهم إلى السجن أو إحدى الإصلاحيات أو أحد مراكز إعادة الإدماج أو دار للأطفال حيث الظروف غير إنسانية ومهينة وخطيرة.

وغالبا ما يتم احتجازهم في مراكز الشرطة والسجون وغيرها من المؤسسات رغم أنهم لم يبلغوا بعد السن التي يجوز معها اعتقالهم. وفي بعض الأحيان يصعب تحديد أعمارهم لافتقارهم لوثائق التعريف الضرورية.

” يوجد احتمال كبير لحدوث مشاكل لأطفال الشارع مع القضاء الجنائي، ويعود ذلك في المقام الأول إلى الميز والظروف التي يضطرون للعيش فيها بغض النظر عما إذا كانوا جناة أم لا. وبسبب التشريعات المتقدمة، يتم توقيفهم وبقون عرضة لعقوبات قاسية من أجل مخالفات بسيطة (غالبا ما يرتكبون من أجل البقاء) والتسول و"التسكع".

Marie Wenham, An outside chance: street children and juvenile justice - an international perspective 2004¹

في بعض البلدان يتم احتجاز الأطفال في سجون للبالغين أو في مرافق يلجأها هؤلاء. وفي ظل هذه الظروف يبقى الأطفال عرضة للاستغلال الجنسي من طرف موظفي السجن أو السجناء الذين يفوقونهم سنا. وقد جرت العادة في عدد من الدول على وضع سجين أكبر سنا في مرقد للأطفال الذكور على أساس أن يتولى مراقبتهم ومساعدتهم أو إرشادهم، علما أن السماح لبعض السجناء بمراقبة الآخرين غير مقبول بسبب الاحتمال الكبير لوقوع الاستغلال في مثل هذه الوضعية.

” يتقرب سجين بالغ من أحد أعوان السجن ويعطيه بعض المال ويطلب منه أن يحضر لهم طفلا. وكما تعرفون فإن بعض السجناء أغنى من الحراس. وهكذا يقوم الحراس بإحضار أحد القاصرين إلى المرافق المخصصة للكبار عندما يكون خارج الجناح الخاص بالأحداث. وحين يتم إحضاره إلى هناك قد يتم إخفاؤه لعدة شهور بحيث يقوم الشخص الذي دفع مقابلا من أجل ذلك بإيجاره لغيره من السجناء لمدة قصيرة.”

Dorothy Jolofani and Joseph Degabriele, HIVAIDS in Malawi Prisons 1999²

في الدول الغنية بدورها، تتم معاملة الأطفال أحيانا في النظام القضائي الجنائي بطرق مخالفة للمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان. فعوض أن يتم وضعهم في مؤسسات لإعادة الإدماج، يتم احتجازهم في مؤسسات خاصة بالأطفال تتميز بصرامة العقوبات بحيث لا يتلقون أي علاج للمشاكل الصحة العقلية الخطيرة.

” حسب تقرير نشر يوم أمس، فبعد اقل من سنة من افتتاح معتقل للقاصرين كلف 60 مليون دولار من طرف المسؤولين بماريلاند، كشفت عملية تفتيش مستقلة عن ظروف تشكل "خطرا على حياة وصحة وسلامة" الأطفال المائة ستمين المقيمين هناك... كما أن الظروف بمركز قضاء الأحداث بمدينة بالتيمور مشابهة بشكل صارخ لنفس الظروف التي كشف عنها المراقبون الفدراليون في اثنين من أقدم مراكز الاعتقال بالولاية... وقد نبهت وزارة العدل الأمريكية ماريلاند في شهر أبريل إلى كون هذه المؤسسات لم تستوفي المستوى الدستوري الأدنى وخرقت بذلك الحقوق المدنية لنزلائها.

Matthew Mosk, Juveniles in Maryland Jail Imperiled 2004³

يبقى الأطفال المنحدرون من الطبقات الفقيرة عرضة لتدابير القضاء الجنائي في جميع البلدان. وتستقبل سجون الأطفال والإصلاحيات ومراكز الإدماج ودور الأطفال شريحة من الأطفال يعانون أسوأ ظروف الإملاق في المجتمع، ولا توفر لهم الأنظمة سوى نزاع قليل من الحماية ضد العنف والمعاملة السيئة في أحسن الأحوال.

” أتت النيران على معتقل Panchito Lopez للقاصرين بأسونسيون بالبارغواي... وقد علم أن الحريق شب خلال مظاهرة احتجاجية قام بها النزلاء بعدما قام أحد الحراس بإطلاق النار على أحد المعتقلين. وليست هذه المرة الأولى التي يضرم فيها الأحداث المعتقلون بالمركز النار لإثارة الانتباه للمعاملة المشينة التي يتعرضون لها. خلال الحريق الأخير الذي وقع بتاريخ 25 يوليو 2001، تم تكديس أكثر من 240 قاصرا في هذه البناية التي شيدت في الأصل لاستقبال 80 نزيلة. وقد احتجز ما يربو على 90 في المائة منهم في إطار الاعتقال الاحتياطي رغم عدم إدانتهم بأية جريمة. وقد قضى العديد منهم عدة شهور بل سنوات ينتظرون تقديمهم للمحاكمة في زنازن متسخة وشديدة الاكتظاظ ناهيك عن قلة المراحيض والمغاسل. في بعض الزنازن كان النزلاء يضطرون للنوم ثلاث في السرير الواحد وكانت الحرارة تناهز أحيانا 40 درجة مئوية لمدة أسابيع. وقد لاحظ صحفي قام بزيارة المركز أن المساحة المخصصة لكل طفل "لا تتجاوز رقعة ورقة في صحيفة"... وقد نقل الأطفال المائتان والأربعون الذين كانوا معتقلين بمركز Panchito Lopez إبان الحريق إلى سجون للبالغين...”

Amnesty International, 2001⁴

يضم السجناء البالغون بين صفوفهم العديد من خريجي الإصلاحيات وسجون الأطفال. فالإقامة في إحدى مؤسسات الأطفال طالما كانت مقدمة لحياة يقضيها الطفل بين داخل السجن وخارجه.

لا يجب وضع الأطفال في السجون

قليلة هي الأنظمة القضائية المكلفة بالقاصرين التي تستجيب لمقتضيات القانون الدولي. فالطفل حسب اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل هو كل شخص يقل عمره عن 18 سنة (ما لم تنص القوانين الوطنية على غير ذلك). وبالتالي فالالاتفاقية تحمي كل الأشخاص دون الثامنة عشر، وتشمل هذه الحماية كل المتهمين أو المدانين بجريمة أو المسجونين. فكل المواثيق الدولية في هذا الشأن تمنع حرمان الأطفال من الحرية إلا في الحالات التي تنعدم فيها خيارات أخرى، وحتى إن تم سجنهم فيجب أن يكون ذلك لأقصر الفترات الممكنة.

بالإضافة إلى الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، فقد حددت مقتضيات أممية أخرى بالتفصيل كيفية معاملة السجناء القاصرين أمام العدالة ونصت بصريح العبارة على عدم اللجوء إلى أشكال الاعتقال إلا كخيار أخير.

” (1) لا ينبغي اللجوء إلى الاحتجاز السابق المحاكمة إلا كخيار أخير ولأقصر مدة ممكنة
(2) يستعاض عن الاحتجاز رهن المحاكمة، حيثما أمكن ذلك، بإجراءات بديلة، مثل المراقبة عن كثب، أو الرعاية المركزة أو الإلحاق بأسرة أو بإحدى مؤسسات أو دور التربية.”

القاعدة 13 من القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لإدارة قضاء الأحداث

ومع ذلك فإن عدد الأطفال المحرومين من الحرية في العالم يتجاوز المليون⁵، حسب اليونيسيف.

وجوب معاملة الأطفال كأطفال

وتنص المواثيق الدولية بوضوح على أن تدابير القانون الجنائي الخاصة بالتعاظم مع الأطفال يجب أن تراعي في المقام الأول وضعيتهم الخاصة باعتبارهم قاصرين في وضع هش. ويجب أن يتعامل قضاء القاصرين مع الأطفال على أساس سنهم وهشاشة وضعهم في جميع مراحل المسطرة. ويجب أن تكون مصلحة الطفل فوق كل اعتبار أثناء إصدار القرارات.

يجب أن تكون مؤسسات الأطفال تربية وإصلاحية وليس عقابية. ومع ذلك، يتم احتجاز القاصرين في بعض البلدان في ظروف الاعتقال الاحتياطي التي لا تختلف في شيء عما هي عليه بالنسبة للبالغين، كما يتم منعهم بموجب قرارات النيابة العامة من تلقي الزيارات من أسرهم وقد يقصون شهور في انتظار محاكمتهم.

تجارب الأطفال مع الاعتقال الاحتياطي في السودان.

تشمل الممارسات الحالية :

- معاملة قاسية خلال التوقيف والاعتقال من طرف الشرطة ومعاملة سيئة خلال التحقيق، بما في ذلك الضرب والتعذيب من أجل انتزاع الاعترافات.
- نادرا ما يتم إبلاغهم بتاريخ اعتقالهم وعن حقهم في التمثيل القانوني، علما أنه من الصعب الحصول على التمثيل القانوني للفقراء منهم.
- التأخر في إخبار الآباء (من 3 إلى 4 أيام)، فضلا عن حرمان القاصرين من تلقي الزيارات خلال فترة الاعتقال لدى الشرطة. ويقضي الأطفال أحيانا فترات طويلة في انتظار المحاكمة حيث يتم وضعهم خلال تلك المدة مع البالغين مع حرمانهم من التعليم والعناية الصحية والطعام اللائق، وذلك في زنازن ضيقة ومظلمة.

تقرير المركز الدولي للدراسات السجنية لسنة 2004

يجب أن تركز مؤسسات الأطفال على التربية والعناية والمساعدة الاجتماعية.

سن المسؤولية الجنائية

سن المسؤولية الجنائية هو السن الذي يمكن أن يعتبر فيه الطفل مسؤولا عن أفعاله، وتصبح معاقبته ممكنة بموجب القانون الجنائي في حال ثبوت إدانته. ويختلف سن المسؤولية الجنائية من بلد إلى آخر.

السن الأدنى لتطبيق القانون الجنائي على الأطفال في بعض البلدان التي يبلغ عدد الأطفال دون الثامنة عشر فيها 10 ملايين أو أكثر⁶.

بنغلاديش 7	اندونيسيا 7	جمهورية كوريا 12	اليابان 14
الهند 7	المملكة المتحدة (اسكتلندا) 8	المغرب 12	روسيا
نيجيريا 7	إيران 9***	الجزائر 13	الاتحادية 14
باكستان 7	الفلبين 9	فرنسا 13	الفيتنام 14
جنوب إفريقيا 7	المملكة المتحدة (إنجلترا) 10	الصين 14	مصر 15
التيلاند 7	أوكرانيا 10	ألمانيا 14	الأرجنتين 16
الولايات المتحدة** 7	تركيا 11	إيطاليا 14	البرازيل 18****

** السن محدد على مستوى الولاية، متوسط السن 7 سنوات بموجب القانون العام في معظم الولايات
*** 9 سنوات بالنسبة للبنات و15 سنة بالنسبة للبنين

**** السن الرسمي للمسؤولية الجنائية؛ ابتداء من 12 سنة تطبيق المقتضيات القانونية الخاصة بالقاصرين على أفعال الأطفال.

المصادر :CRC Country Reports (1992-1996) ; Juvenile Justice and Juvenile Delinquency in Central and Eastern Europe, 1995 ; United Nations, Implementation of UN Mandates on Juvenile Justice in ESCAP, 1994 ; Geert Cappelaere, Children's Rights Centre, University of Gent, Belgium

يعتبر رفع سن المسؤولية القانونية بمثابة إصلاح يساهم في تخليص الأطفال من سلطة القانون الجنائي من أجل استفادة مزيد من الأطفال ذوي المشاكل من تدابير اجتماعية أفضل.

” 4,1 في الأنظمة القضائية التي تعترف بمفهوم سن المسؤولية الجنائية للأحداث، لا ينبغي تحديد بداية هذا السن في سن مبكرة، مع مراعاة الحقائق المتعلقة بالنضج العاطفي والعقلي والفكري.

+ القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لإدارة قضاء الأحداث (قواعد بكين)⁷

ومع ذلك، فإن الدول التي يعتبر فيها سن المسؤولية الجنائية مرتفعا من قبيل 14 إلى 18 سنة لا تحسن بالضرورة معاملة الأطفال المخالفين للقانون أو تحترم مقتضيات حقوق الإنسان أحسن من الدول التي تعتمد سنا قانونيا منخفضا من قبيل 8 إلى 10 سنوات. فقد تتعامل هذه البلدان مع وضع الأطفال المخالفين للقانون بواسطة تدابير اجتماعية بدل إحالتهم على القضاء، غير أنها قد تضعهم لمدة غير محدودة في دور الأطفال المحتاجين للرعاية والحماية، وهي فضاءات قد تسود فيها المعاملة السيئة والعنف.

أجهزة قضائية مستقلة خاصة بالقاصرين

يجب التعامل مع القاصرين في إطار جهاز مستقل عن القضاء المكلف بالبالغين.

يتطلب الأمر جهازا مستقلا لأن الأطفال :

- غير مؤهلين لاستيعاب المساطر القضائية والمغزى من سن العقوبات.
- ولكونهم يستحقون عناية خاصة بسبب وضعيتهم الهشة.
- ولكونهم لا يتحملون سوى جزء قليل من المسؤولية الشخصية عن تصرفاتهم.
- ولوجوب التعامل معهم بواسطة تدابير إصلاحية بدلا من العقوبة

” ... قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بخرق المملكة المتحدة للمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان (الحق في المحاكمة العادلة) لأن Venebales و Thompson (البالغين 11 سنة) تمت محاكمتهم في أمام محكمة للكبار بواسطة مساطر وإجراءات خاصة بالكبار حالت دون استيعابهم الكامل لفصول المحاكمة والمشاركة فيها.

Emilia Mugnai, Services you right ! Playing populist politics with children who kill 2001⁸

يجب تفعيل تدابير خاصة لفائدة الأطفال بنقط التوقيف وفي مراكز الشرطة. ومن المستحب أن يتم استجواب الأطفال بحضور أحد الأبوين أو أحد الكبار المعنيين بمصلحتهم. فإذا كان الأطفال يقدمون للمحاكمة، فلا بد أن يتم ذلك في محاكم خاصة للقاصرين واليافعين والأطفال بواسطة قضاة ذوي تكوين خاص في الميدان، مع ضمان حق الأطفال في التمثيل القانوني.

السجون ومؤسسات القاصرين

يجب أن تكون المؤسسات التي يودع فيها الأطفال مختلفة عن السجون قدر الإمكان. فكل المواثيق الدولية تنص بوضوح على أن تكون هذه المؤسسات تربية بالدرجة الأولى وأن تهدف إلى إعداد الأطفال لحياة مستقبلية خالية من الجريمة. ويجب كذلك مراعاة سن الأطفال المعنيين واحتمال الارتباط الدائم للهوية الإجرامية بهم حتى لا يستمروا في طابعهم الإجرامي بعد بلوغهم. ويجب التركيز على العلاقات مع العالم الخارجي وتشجيعها، كما لا يجب أن يشار في الشواهد التي يحصلون عليها أنها مسلمة من طرف مؤسسات سجنية.

ومع ذلك ففي بعض الأنظمة القضائية الجنائية، يتم فرض جزاءات على أطفال صغار وعلى أولئك الذين تعتبر مخالفتهم خطيرة، وبالتالي فلا بد من إيجاد بدائل لهذه المؤسسات.

وتشمل هذه البدائل المتعلقة بالأطفال :

- أشكال مختلفة من التأطير يتولاها المرشدون الاجتماعيون والموظفون المدربون أو أشخاص يتمتعون بسمعة طيبة بين الساكنة المحلية.
- ضرورة إنجاز العمل لفائدة الساكنة المحلية والاعتذار لضحية المخالفة وتخصيص تعويض معين لها.

” تعتمد اسكتلندا أسلوبا فريدا في التعامل مع الأطفال الذين يرتكبون المخالفات. فلا تتم معاملتهم كمجرمين ينبغي معاقبتهم، بل كصغار يعانون من مشاكل يمكن مساعدتهم على تجاوزها. وهكذا يتم إشراك جميع أفراد أسرهم في حل المشكلة، إذ يطلب منهم جميعا حضور اجتماع مع مجموعة من الأشخاص يعرفون باسم اللجنة. هؤلاء الأشخاص يتكونون من عامة الناس ذوي تكوين خاص ويتطوعون لإنجاز مثل هذه المهام.“

BBC Crime Site, Crime Fighters : Justice, the Children_s Hearing 2003¹²

تطوير سجون ومؤسسات الأطفال

بقدر ما يجب تقليص عدد الأطفال الخاضعين لأي شكل من أشكال الاعتقال، فلا بد كذلك من محاولة تطوير تلك المؤسسات التي يتم فيها اعتقال الأطفال، وتشمل الطرق الكفيلة بتحسين ظروف اعتقالهم ما يلي:

- اتخاذ تدبير يرمي لفصل الأطفال عن البالغين وضمان سلامتهم عبر إحداث مرافق سجنية جديدة وتحويل المرافق الموجودة إلى وسط أكثر ملاءمة للأطفال، والتأكد من عدم ولوج البالغين إليها أو إيجاد إقامات غير سجنية لهم.
- تأهيل الموظفين وتكوينهم من أجل التعامل مع الأطفال، ومدتهم بالقدرة على الاستجابة للحاجيات الخاصة للمراهقين، ومساعدتهم على الإعداد لحياتهم خارج المؤسسة.
- توفير موظفين قادرين على تلقين برامج تربوية ومهارات كسبية، وربط علاقات مع العالم الخارجي.
- إحداث أنظمة لمساعدة الأطفال للبقاء على اتصال بأسرهم، ومساعدة هذه الأخيرة للإعداد لعودة أطفالهم إلى البيت.

” (الأنشطة) الاجتماعية (المنظمة من طرف مركز طهران لإصلاح وإعادة تأهيل القاصرين) :
- تنظيم رحلات ترفيهية إلى الغابات والشواطئ والجبال والمواقع التاريخية ومناطق الحرب سابقا عبر ربوع البلاد.
- تنظيم منافسات رياضية بين النزلاء ومرافقين من خارج المركز من أجل تشجيع المنافسة الشريفة والتعامل السليم داخل المجتمع.
- تمكين الأطفال من استعمال مرافق أخرى كالمسابح والقاعات الرياضية والسينما والحدائق والمتاجر ووسائل الاعلام...“

UNICEF, Tehran Juvenile Correction and Rehabilitation Center (JCRC) : an Overview (undated)

إصلاح التشريعات المتعلقة بالقاصرين

يعتبر إحداث نظام قضائي مستقل للقاصرين طبقا للقانون الدولي والمواثيق الدولية من التحديات الجوهرية بالنسبة للدول التي لا تتوفر حاليا على مثل هذه التشريعات وتتعامل مع القاصرين كبالغين. ومع ذلك، فإن إحداث إطار قانوني جديد لن يكون مجديا إذا كان القانون يوفر لهم الحماية وبنص

” ما يشير الدهشة في سجن أنقرة للأطفال هو انعدام باب رئيسي وعدم وجود أي سور عال تعلوه الأسلاك الشائكة، كما لا يحمل موظفو السجن أية مفاتيح. فإذا رغب أحد الأطفال في الفرار فلا وجود لما يمنعه من ذلك. فأكثر من نصف عدد الأطفال يغادرون السجن كل يوم إما للذهاب إلى المدرسة أو للالتحاق بالعمل في المقاولات المحلية. وبالتالي فإن عزموا على الفرار فما عليهم إلا عدم العودة في المساء... إن الأولاد من نزلاء الإصلاحية تم إيداعهم هناك بسبب جريمة على قدر مهم من الخطورة، حيث أدين أكثر من نصفهم من أجل جرائم القتل أو جنایات جنسية خطيرة ويقضون عقوبات تفوق مدتها خمس سنوات“

Brian Woods and Kate Blewett, Kids behind bars 2001⁹

لتفادي الاستغلال، لا بد من تمكين المراقبين والمدافعين عن قضايا الأطفال والهيئات المختصة في رعاية الأطفال ومراقبي حقوق الإنسان من تفقد مؤسسات الأطفال دون المس بحقوق الأطفال في السرية.

نقل الأطفال من الجهاز القضائي المكلف بالقاصرين

يتم إحداث العديد من مؤسسات الأطفال لتحويل أكبر عدد ممكن من الأطفال من النظام الجنائي إلى فضاء أفضل للرعاية. وتعتبر مرحلة التوقيف عند إحضار الأطفال على مخفر الشرطة من بين المراحل التي يتم فيها هذا التحويل. ويمكن للمرشدين الاجتماعيين أو التطوعيين من مختلف المنظمات المعنية برعاية الأطفال أن يعملوا خلال هذه المرحلة مع الشرطة من أجل إيجاد الأقارب أو هيئة مؤهلة للتعامل مع مشاكل الأطفال. وقد تمت إقامة مشاريع خاصة بمثل هذه العملية في عدة بلدان بتعاون كامل من قبل الشرطة وبعتماد طرق مختلفة للتدخل.

” صادقت ناميبيا سنة 1990 على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل...وفي سنة 1994 تم إنشاء منتدى لقضاء القاصرين من أجل معالجة وضعية الأحداث الذين لديهم مشاكل مع القانون. ويضم هذا المنتدى وزارات ومنظمات غير حكومية وأفراد. وقد تمت صياغة البرنامج النموذجي لمنتدى قضاء القاصرين في تنفيذ برامج خاصة بتحويل الأطفال من النظام الجنائي خلال مرحلة ما قبل المحاكمة لتفادي اعتقال الأطفال قدر الإمكان، بينما تمثلت الغاية الأساسية لهذا البرنامج في فصل المعتقلين الأحداث عن الكبار داخل زنازن الشرطة... وكان الهدف الثاني يتمحور حول تسريع وتيرة تخليص القاصرين من الاعتقال الاحتياطي لإيداعهم تحت رعاية أحد الكفلاء.“

Nicolien Jacobs-du Preez, the application of the United Nations Standard Minimum Rules on Juvenile Justice in an African context 2001¹⁰

من المهم أيضا ضمان تخليص القاصرين من مؤسسات الأطفال سواء كانوا معتقلين في انتظار المحاكمة أو بعد محاكمتهم. وقد يتطلب خلال هذه المرحلة إجراء خبرة قانونية أو شبة قانونية من أجل إقناع المحكمة بضرورة إطلاق سراح الطفل من الاعتقال الاحتياطي أو عدم إصدار عقوبة حبسية في حقه.

”...كنتيجة للمساعدة القانونية المقدمة من طرف وحدة رعاية الطفولة لجمعية نقابة المحامين بالكامبودج، تم الإفراج عن بعض القاصرين من السجن أو تبرئتهم، حيث يجري توفير خدمات مهمة بما فيها التعليم.“

UNICEF, Justice for Children : Detention as last resort 2004¹¹

بدائل لمؤسسات الأطفال

يعتبر تحويل الأطفال من القضاء الجنائي أهم نتيجة في مجمل الحالات، إذ من شأن نقلهم إلى مؤسسة تربوية أو صحية أو اجتماعية أن يضمن تلقيهم الرعاية المطلوبة ومعالجة المشاكل التي يشكون منها.

عليها. دونما آليات تنفيذية. ويعتبر إصلاح قضاء القاصرين مشروع طويل الأمد وبالتالي فالأمر يتطلب الدعم من الشرطة والقضاة والسكان المحلية.

” تقوم مؤسسة Save the Children البريطانية وFCO Support بإنجاز مشروع كبير على ثلاث سنوات ويهدف إلى تطوير قضاء القاصرين بجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية. وكخطوة أولى، تولت المؤسسة البريطانية تدريب مكوّنين وقامت بإصدار كتب للتكوين وأدلة عملية للقضاة والشرطة ورؤساء الدوائر...

وزارة الخارجية البريطانية، التقرير السنوي حول حقوق الإنسان لسنة 2002¹³

إحالات

1. Marie Wenham, An outside chance: street children and juvenile justice – an international perspective, Consortium for Street Children, London, 2004, p.11
2. Dorothy Jolofani and Joseph DeGabriele, HIV/AIDS in Malawi Prisons, Penal Reform International, London, 1999
3. Matthew Mosk, Juveniles in Maryland Jail Imperiled, Report Says, Washington Post, 14 September 2004
4. The Wire magazine, Amnesty International, September 2001,
5. Justice for children: Detention as a last resort. Innovative initiatives in the East Asia and Pacific region, United Nations Children's Fund, Bangkok, 2004, p.4
6. Old enough to be a criminal? Special Protections Progress and Disparity, United Nations Children's Fund, 1997
7. United Nations Standard Minimum Rules for the Administration of Juvenile Justice (The Beijing Rules), G.A. res. 40/33, annex, 40 U.N. GAOR Supp. (No. 53) at 207, U.N. Doc. A/40/53, 1985
8. Emilia Mugnai, Serves you right! Playing populist politics with children who kill, Children's Legal Centre, London, May 2001, p.10. Case reference: (T, V v UK [2000] 2 All ER 1024)
9. Brian Woods and Kate Blewett, Kids Behind Bars, Just Right, Autumn 2001, p.8
10. Nicolien Jacobs-du Preez, The application of the United Nations Standard Minimum Rules on Juvenile Justice in an African context, The 2nd World Conference on Modern Criminal Investigation, Organized Crime and Human Rights, Durban, December 2001
11. Justice for Children: Detention as a last resort. Innovative initiatives in the East Asia and Pacific Region, United Nations Children's Fund, Bangkok, 2004, p.22. Case reference: (T, V v UK [2000] 2 All ER 1024)
12. Crime Fighters: Justice, the Children's Hearing, BBC Crime Site, www.bbc.co.uk/crime/fighters/childrenshearing.shtml, 12 February 2003
13. Human Rights Annual Report 2002, London, United Kingdom Foreign and Commonwealth Office, 2002, p.181



وزارة الخارجية
البريطانية

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
كينغز كوليدج لندن
الهاتف: +44 (0)20 7848 1922
الفاكس: +44 (0)20 7848 1901
البريد الإلكتروني: icps@kcl.ac.uk
www.prisonstudies.org
26-29 Drury Lane
London WC2B 5RL

© المركز الدولي للدراسات السجنية. 2004

كينغز
كوليدج
لندن
المركز الدولي
للدراسات السجنية